قُضَاة فَرنسا يرفُضون التَوَاطؤ معَ عنف الأمنيين

الشارعُ أضحَى محرقة ضِد الكراهية والعُنصرية بَعد قتل نَائل...

النقيب عبد الرحيم الجامعي

تاريخ: 01/ 7/ 2023

أسقَطت نقابة القضَاة بفرنسا **Syndicat de la magistrature** في بلاغ لها يوم الجُمعة الماضي اطروحة تَجريم الضحية الشاب نَائل الذي توفي بالرصاص القاتل للشرطة، **"** و اكدت على ان الحدث يجب قراءته القراءة السياسية الصحيحة من دون مناورة و من دون أن تُرمَي الكرة في مرمى القضاء -- الذي يعرف كيف يؤدي دوره الطبيعي ومعالجة القضايا على المستوى المهني --، والذي تحاول عدة أطراف حكومية من بينها رئيس الدولة وبعض نقابات الشرطة استعمال مقولة **" اتركوا القضاء يؤدي وظيفته "** لإستغلال القضاء تهربا من مسؤولية قتل شاب بدعوى رفضه الامتثال، و لتبرير عنف الشرطة و الميولات العنصرية للقوات الامنية، مؤكدة على أن المؤسسة القضائية يجب أن تعرف كيف تحمي نفسها و استقلاليتها وهي تعالج مسالة عنف الامنيين دون ان تتاثر بتجريم الضحايا كما تفعل بعض وسائل الإعلام.**"**

في تقديري وجدت نقابة القضاء نفسها ملزمة للتعبير عن رأيها و الوقوف عن بُعد وفي حياد من كل الخطابات السياسية و المغالطات الاعلامية التي قد توحي بأن القضاء ينتصر للأمنيين و سيغسل أيديهم من جريمة القتل ليظلوا القابضين على الشارع وبيدهم القدرة لاستعمال العنف والقتل مهما كان المبرر لأنهم اعتادوا الإفلات من المساءلة ومن العقاب، و في النهاية سيخضع القضاء للخطاب الحكومي الذي هو اصلا لا يخص القضاء بأي احترام.

لقد أثبتت التجارب **أن الدرع القضائي يُستعمل في العديد من الدول من قبل الأنظمة والحكومات لخدمة اختياراتها و برامجها و مصالحها حتى وان تَطلب الامر ضرب المشروعية او حقوق الانسان او مصالح المجتمع العليا**، كما اثبت التاريخ ان القضاء الذي تصدى للأيادي التي حاولت النيل منه ومن وظيفته ومن صلاحياته هو من يساهم بإيجابية في بناء علاقات مجتمعية مستقرة يسود فيها القانون وتُحمَى فيها الحريات و تقف فيها كل سلطة عند حدود اختصاصاتها وتعرف ان فوقها سلطة القضاء، وبالتالي يسهم هذا الأخير في فتحُ كل الآفاق للاستقرار والديمقراطية و لبناء دولة القانون، وهذا هو روح بيان نقابة القضاة الفرنسية.

قُتِل نائل، و لن تكون المرة الاخيرة التي تُطلق فيها الرصاصات من اسلحة الشرطة لقتل المواطنين و ذوي الاصول الاجنبية منهم الأولين ، فالعنصرية كأيديولوجية وثقافة سياسية ، وهي الحليفة القوية للصهيونية كما لا يخفى على احد، أصبحت مرجعا أساسيا داخل الكيانات بفرنسا وأوروبا عامة، تَرَبت بين شعارات أحزاب اليمين وترعرعت في الحملات الانتخابية و تعامل معها طيف سياسي واسع بالنفاق والكذب و بالمناورات الانتخابية، واكبر مَثَل تعرفه فرنسا اليوم هو ما يحدث داخل مؤسساتها العليا ومنها مؤسسة الجمعية الوطنية التي أصبحت منبرا لليمين يروج منه خِياناتِه لشعار: **الحرية والمساواة والأخوة L. E. F**. بل يتهجم فيه على برلمانيين أنفسهم وهو ما يجعل الصراع مكشوفا داخل السلطة التشريعية نفسها وربما الأشد من الصراع الذي شهدته الجمعية التأسيسية عقب الثورة الفرنسية قبل أكثر من قرنين....

فلَمّا تَقتُلُ شرطة المرور احد المخالفين لقانون المرور فماذا يسمى هذا الجرم الأمني؟ هل هو عقاب ام انتقام؟ هل هو تطبيق القانون أم استهزاء بالقانون؟ هل هو شطط المسؤول عن نفاذ القانون أم هو حق تصفية الأجنبي المسموح به لرجل القانون ؟ إن ما جرى يسمى بكل البساطة **انحراف فرنسا قلعة حقوق الانسان عن جذورها ومسخ جزء من تاريخها التحرري ضد الاضطهاد والتسلط الذي شيده ثوار كمونة باريس و الباستيل...**

لقد اكتسبت قوات الأمن بفرنسا و تمرست على ارتكاب مغامرات مماثلة منذ سنوات، وها هي اليوم تهاجم الحكومة و تعتبر نفسها اليوم وحسب بلاغ احدى روابط الشرطة **ALLIANCE** **تعتبر نفسها في حالة حرب، أي أنها تدعو لاعلان حالة الاستثناء والتقليص من الحريات،**

إن السياسيين حائرون من امرهم ويتساءلون على أي قدم سيرقصون ، يلجأون للصمت و يتظاهرون بالبكاء بدون دمع ، و يعرفون ما هي التبريرات والأسباب التي كانت وراء الاحتجاجات لكنهم يتعمدون تجاهلها، لكن الشارع يفضحهم و المواجهات تفضحهم، و موسيقى الراب التي تستحضر معاناة **"سكان الأحياء الساخنة "**كما يقولون تُجِيبهم، و حملات التضامن مع الضحايا ومسيرات الأمهات والأطفال والمنظمات الحقوقية تفضحهم، و في النهاية تظل العنصرية والتمييز ضد الأجنبي والذي يظل اجنبي في عيون العنصريين و المعادين للآخر بلغته ولون جلده ولون شعره ودم امه او ابيه وحتى اسمه الشخصي والعائلي ، هي عقدة يرفعها كل من يريد الحصول على مقعد بالإليزي او بالجمعية الوطنية أو مقعد بمجلس المدينة او غيرهما من الامتيازات، كما رفعها قبل أيام قليلة. **" قرد الانتخابات إيريك زمور "** الذي شمر عن انيابه وقدم مشروعه الانتخابي منذ الآن للفرنسيين وَعَدهم بتطهير فرنسا من الوجود والدماء الفاسدة الاجنبية وعائلاتهم و سجنائهم وأراد أن يقلد اسياده النازيين لَعَله يبلغ سِدرةَ المنتهَى.

سِجِل فرنسا في مجال حقوق الإنسان مصبوغ بلون الرماد ، يقلق مجلس حقوق الإنسان تقريبا منذ الحرب على العراق، وفي كل دورة من دورات الاستعراض الدوري الشامل وآخرها كانت في ماي من هذه السنة، تتعرض فرنسا لانتقادات بسبب الانتهاكات العنصرية ضد المهاجرين والمحجبات والمسلمين و النازحين وغيرهم....
ولما تصاب فرنسا - دولة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان بقصر تروكاديرو/ شايو بباريس، و دولة الثورة الفرنسية وإعلان ميثاق حقوق الإنسان والمواطن، ودولة حماية اللاجئين السياسيين والمعارضين لعشرات العقود - لما تصاب بمرض حكامها وغالبية طبقتها السياسية فإن الخيال نفسه يحار ولا يقوى على الصبر والفهم ذهولا من انكسار قدرة الطبقة السياسية الفرنسية على الإمساك بالقيم الثقافية والفكرية التي أبدعها فلاسفة وعلماء وأدباء عهد الأنوار وعهد دساتير الجمهوريات الخمسة...

ويذكرني قتل الشاب نائل برصاص بارد لرجل امني شاب و معجب بلباسه وبحماية وزيره في الداخلية جيرار دارمانان ، بقضية الشاب المغربي عمر الرداد، من حيث أسلوب الاحتقار و مستوى التعامل مع الأجنبي في دولة عرفت في التاريخ بأنها مَلاذ الإنسان ومأواه و سماء حقوقه رغم لونه و جنسيته، وذلك قبل أن يُقبر هذه القيم أو جُلها، اليمين الفاسد الحقود و المتنطع بقيادة زمور ومارين لوبين و اتباعهما، فالمغربي المهاجر الريفي البستاني عمر الرداد **" استُقبِل إعلاميا وقضائيا بقرينة الادانة"** وليس بقرينة البراءة لما انحرف الأمنيون و القضائيون عن التحقيق النزيه والبحث العميق فقدموا الدليل انهم من مُشجعي المحاكمة غير العادلة مستعملين الجملة الشهيرة **" عمر قتلني. OMAR M'A TUER "** ليصنعوا قرارا جنائيا لا يصِح لأي أحد الافتخار به ، **وعلى شاكلة قصة عمر الرداد أستقبل ملف القتيل وائل منذ سقوطه بشعارات أمنية وسياسية تدينه وتُجَرمه مسبقا وتتهمه بأنه مذنب فر ولم يمتثل للشرطة،** وتبرئ الشرطي في نفس الوقت وتمنحه ظروف الإعفاء من اية مسؤولية، ودون أي تَنَاسُب بين مخافة الضحية لقانون السير وبين جريمة الشرطي من مستوى الجناية حتى بعد متابعة الشرطي بعَجَل ...

بالطبع لا بد من مقاومة العنصرية والحقد الذي يطال الأجانب بأوروبا وبفرنسا والذي يصيب دول غيرها ، بكل أشكال المقاومة، ولكن ليس الحل في وضع المتارس وسط الشوارع، وصب البنزين على السيارات، وتكسير واجهات المحلات، و رشق الامنيين بالكوكتيل مولوتوف.....فكلها لم تَعد مناسبة لظروف العصر أو شرطا للخلاص من السياسات العمومية الفاسدة غير الأخلاقية وغير الإنسانية ، إن الحل ينطلق من الاعتراف الجماعي **بأن قبر العنصرية لابد أن يُحفر و لا بد من دفن التمييز والتهميش** ، ولا بد من تنقية المجالات العامة والسياسية والثقافية، في الشارع والمصنع والمتجر والمدرسة والجامعة والحي والعمارة.....،ا من وباء وعار الكراهية ولابد من اعادة النظر في تعريفها كخطر دائم ولابد من تجريم ممارستها باعتبارها جريمة ضد الإنسانية لا تسقط بالتقادم.

نعم، يجب محاسبة الدول والحكومات سياسيا وأمام الرأي العام الدولي عن الممارسات والانتهاكات لحقوق الإنسان **فهذا ليس مساسا بالسيادة أو باستقلال الدول كما يزعم بعض السياسويين و المغالطين ليبرروا استمرار الاستبداد و الشطط والفساد** ، فالمُسَأءلة السياسية والقضائية هي التي تحمي الإنسان و تمنع من تكرار الاعتداء عليه، **ويجب أن تكون معايير المساءلة موحدة ومتساوية لا يفلت أي طرف منها، أكان شمال أو جنوب الأبيض المتوسط ، هذا هو ما يمكن أن ينقذ الانسانية ويهزم التوحش وهيمنة الكبار**.

الرباط: 2023.7.01